نحو إبراز إستعدادات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل إقتصادي في بعث عملية التنمية والإستدامة

د- عبد الباسط هويدي : جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الوادي : الجزائر.

أ- طيب بودرهم : جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي- الوادي : الجزائر.

الملخص:

تهدف هاته الورقة البحثية إلى إبراز تلك الإستعدادات والخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجعل منها كبديل إقتصادي فاعل ، في بعث عملية التنمية والإستدامة خاصة في ظل التحديات والإختلالات الإقتصادية الراهنة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، التنمية المستدامة .

Showing The preparations of smes as an economic alternative in the development and sustainability

Abstract:

The purpose of this work is to examine the role of small and medium enterprises in adopting social responsibilities and roles that contribute to the development of the countries in which they exist in the comprehensive sense. And try to know characteristics and features that make it the responsible in achieving sustainability in its various economic, social and environmental dimensions.

Key words: Small and Medium Enterprises , Corporate Social Responsibility , Sustainable Development.

مقدمة:

إن أهم ما يتميز به العالم في وقتنا الراهن وخاصة في مجال الإقتصاديات ومنظمات الأعمال ، وفي ظل العولمة وتحرير الأسواق والتكتلات الإقتصادية الكبرى وجود نوع من التنافسية الشرسة والمناطحة الإقتصادية القوية ، تجعل من الدول وأصحاب القرار إلى التوجه نحو إيجاد أليات وبدائل إقتصادية فاعلة تمكنها من مسايرة هكذا رهانات للحفاظ على تواجدها وبقائها ، حيث برز في هذا السياق دورا مهما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإضطلاع بهاته المهمة ، كونها تمثل الحصة والعدد الأكبر من إجمالي المؤسسات في العديد من الإقتصاديات .

إظافة إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 98 % من إجمالي المؤسسات في العديد من الدول ، فأيضا لها جملة من الخصائص والميزات تمكنها من تبني دور البديل الإقتصادي الفاعل والألية الأهم والمتاحة لبعث وتفعيل البرامج التنموية في مختلف مجالاتها وعلى جميع الأصعدة المحلية والوطنية ، وبالتالي فقد

أصبحت الإتجاهات العالمية الحديثة السائدة هي دعم الإستثمار في هذا النوع من المؤسسات كأليات جديدة لتحقيق وتعزيز أمنها وتنميتها المستدامة ، وهذا بفضل خصائصها وإستعداداتها التي تتميز بها وهو موضوع ورقتنا البحثية الحالية ، ولمعالجة هذا الطرح ننطلق من تساؤل عام مفاده :

ما هي الخصائص والإستعدادات التي تمتلكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتكون بديلا إقتصاديا فاعلا لبعث عملية التنمية والإستدامة ؟

ولتباحث موضوع هاته الورقة قد تمت هندسة خطة عمل بحثية إحتوت على ثلاثة محاور وفقا للمضامين التالية:

أولا : مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ثانيا : قراءة في البعد المفاهيمي للتنمية المستدامة .

ثالثا إستعدادات وأدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعث عملية التنمية والإستدامة .

رابعا : إشارة لتطورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهامها في الإقتصاد الجزائري.

أولا : مدخل مفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1-تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

توجود العديد من المؤشرات والمعايير التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه تعريفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، متمثلة في عدد العمال وحجم رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة وحجم سوق المؤسسة وغيره ، لذلك لا يوجد تعريف شامل وعام لها.

لكن هناك تعريف يعد الأقرب للواقع العالمي بحيث تعرف فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل مابين 1 و 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع إستيفائها لمعيار الإستقلالية [1]. ، وفي مايلي تفصيل لتعريفات المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة :

-**المؤسسة المتوسطة** : تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 50 و250 عاملا ، ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و 500 مليون دينار . [2]

-**المؤسسة الصغيرة** : تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 و 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار . [3]

-**المؤسسة المصغرة** : تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين عامل واحد إلى 9 عمال ، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار ، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار . [4]

2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمزايا تزيد من تثمين قدرتها التنافسية وإستعداداتها لتبني دورا محوريا وفاعلا في مجال دعم التنمية وإستدامتها ، ومن بين أهم هاته الخصائص نجد الكفاءة والمقدرة على الأداءات في أوقات قصيرة ، وعوائدها السريعة والعالية ، فهي سريعة دوران رأس المال ، وقابليتها للتجديد والإبتكار والتطوير التكنولوجي والبحث العلمي ، وأيضا السهولة في القيادة والإدارة مع نظام معلوماتي بسيط وواضح ، كما تتميز بإنتشارها الجغرافي الواسع خاصة في الأرياف والمناطق النائية ، مماجعلها تساهم في التنمية الريفية والمحلية ، كما تحوي أعدادا كبيرة من الأيادي العاملة مكنت أيضا في الإسهام بنسبة ما في الحد من مشكلة البطالة ، وهدا ساعد في ترسيخها للأمن والتوازن الإجتماعي والتقليل من بعض الأفات الإجتماعية . [5]، وفي مايلي نلخص أهم خصائص وميزات هذا النوع من المؤسسات : [6]

-تسمح وتتيح فرص تنمية المهارات والمبادرات الفردية .

-القدرة على الإنتشار الجغرافي الواسع وفي مناطق عديدة .

-تمتاز بإنخفاض معدلات الفشل مقارنة بالمشروعات الكبيرة .

-تمتاز إدارتها بأداء الرجل الواحد ، حيث يقوم المدير وهو نفسه المالك مع عدد قليل من المساعدين بوظائف الإنتاج والتمويل والشراء والبيع ، كما لا يوجد إستشاريون للوظائف الإدارية المتخصصة .

- تستخدم قنوات إنتاجية محلية ، تكون ملائمة لظروف البيئة المحلية بدرجة كبيرة ، فصغر حجمها يجعلها لا تحتاج إلى توفر عوامل محددة لإنطلاقها وتشغيلها ، وبالتالي فهي أداة هامة في تدعيم التنمية المحلية والوطنية .

- تعتبر مراكز تدريب ذاتية للعاملين فيها نظرا لممارستهم أعمالهم وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات مما يحقق إكتسابهم المزيد من المعرفة والمهارات .

- تقدم منتجات جديدة نتيجة عن العلاقات المباشرة مع العملاء وعن إمكانيات الإبداع التي تتوفر عليها .

- التكامل مع المؤسسات الكبيرة عندما توفر للأخيرة بعض الحاجيات والمنتجات الثانوية التي تدخل في منتوجها النهائي ، وهذا عندما تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل المناولات أو مؤسسات التوزيع .

3 – أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل أحد أهم وأكبر القطاعات المهنية في إقتصاديات الدول في العالم ، وهذا ما دعى الأخيرة إلى التوجه أكثر نحو دعمه وزيادة الإستثمار فيه كألية وبديل إقتصادي يدفع بعجلة التنمية إلى التقدم ، وهذا راجع إلى تلك المكاسب الإقتصادية والإجتماعية التي تحققها منه ، أين أبرزت قدرة في توفير مناصب عمل كبيرة وتكوين قوة عمل جد ماهرة تدعم المؤسسات الكبيرة ، كما تفيد في زيادة حجم الصادرات ممايجعلها قادرة على الدخول للأسواق العالمية لتنوع منتجاتها وإبتكاراتها ، كما تمكن أيضا من إحياء وتنمية المناطق النائية بتوفير فرص العمل وتحسين المستويات المعيشية ، كما يمتلك ذات القطاع قدرة كبيرة في مقاومة الإضطرابات الإقتصادية نظرا لتمكنه من الزيادة في حجم الإستثمار في حالة زيادة الطلب ، وأيضا تخفيضه في حالة الركود الإقتصادي ، وهي خصائص وميزات تمكن من الإسهام في بعث وتحقيق التنمية المستدامة [7]، وفي مايلي نوجز أهم النقاط التي تبرز الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : [8]

–تكوين هيكل صناعي قادر على جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية .

– يمكن أن تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البذور الأساسية للمؤسسات الكبرى .

– تعد مصدر منافسة محتمل وفعلي للمؤسسات الكبرى وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.

– يمكنها أن تشكل أداة فاعلة في توطين الأنشطة في المناطق النامية ، مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الإندماج والتكامل بين المناطق .

– تعتبر أحد أهم وسائل الإدماج للقطاع غير الرسمي والعائلي .

– المساهمة في نمو الناتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات والخفض من معدلات البطالة .

– ترقية روح المبادرة وإستحداث أنشطة إقتصادية سلعية وخدمية لم تكن موجودة من قبل ، وكذا إحياء أنشطة تم النخلي عنها .

– تستوعب الأفراد ذوي الخبرة القليلة والذين لم يتمكنوا من العمل في المؤسسات الكبرى نتيجة ضعف خبرتهم الميدانية.

– القدرة على التكيف مع الإضطرابات الإقتصادية من خلال القدرة على زيادة الإستثمار في حالة زيادة الطلب وخفضه عند الركود الإقتصادي .

– تحقق التكامل مع المؤسسات الكبرى مما يجعلها تطور فعاليتها أكثر من خلال عقود المقاولة .

– القدرة على العمل في مختلف المناطق الجغرافية حتى في الأرياف والتجمعات العمرانية الجديدة أو النائية .

– سهلة الإدارة والتسيير لبساطة هيكليتها .

ثانيا : قراءة في البعد المفاهيمي للتنمية المستدامة :

1 تعريف التنمية المستدامة :

- ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية علم 1987 حيث عرفت بأنها : " تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم" [9]
- تعرف أيضا بأنها :" تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل ، وهي ليست واحدة من تلك أنماط التنمية التي درج العلماء على إبرازها ، مثل التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية ، بل تشمل الأنماط كافة ، فعي تنمية تنهض بالأرض و مواردها و تنهض بالموارد البشرية و تقوم بها ، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية "[10]

من خلال التعريفين السابقين نرى بان التنمية المستدامة هي تلك الإستراتيجية التي يتم من خلالها استغلال كل الموارد الطبيعية في الأرض بطريقة عقلانية و رشيدة لرفاهية البشر و الحصول على حياة أفضل ، مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على تلك الموارد و ضمان بقائها إلى أكثر حد يمكن من الزمن لتستفيد منها الأجيال القادمة ،

2 عناصر و أبعاد التنمية المستدامة :

2-1-البعد الاقتصادي : و تعني الاستدامة في هذا البعد بتعظيم الرفاه الاقتصادي للمجتمع لأطول فترة ممكنة ، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل الطعام و السكن و الصحة و التعليم ، مع الأخذ في الحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد و تتمثل عناصر هذا البعد في : النمو الاقتصادي المستدام ، كفاءة رأس المال ، إشباع الحاجات الأساسية و العدالة الاقتصادية . [11]

2-2-البعد البيئي : و يرتبط هذا البعد بالحفاظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية و تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة و غير المتجددة لضمان حق الأجيال القادمة منها ، و يتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي و الاتزان الجوي و إنتاجية التربة و الأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية . [12]

2-3- البعد الاجتماعي : و يرتبط هذا البعد بالاهتمام بالعدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر و توفير مختلف الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم و ضمان الديمقراطية و تتمثل أهم عناصره في :[13]

- المساواة في التوزيع .
- الحراك الاجتماعي .
- المشاركة الشعبية .
- التنوع الثقافي .
- استدامة المؤسسات .

و الشكل التالي يوضح العناصر الفرعية التي تتكون منها الأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة :

الشكل رقم (01) أبعاد عملية التنمية المستدامة

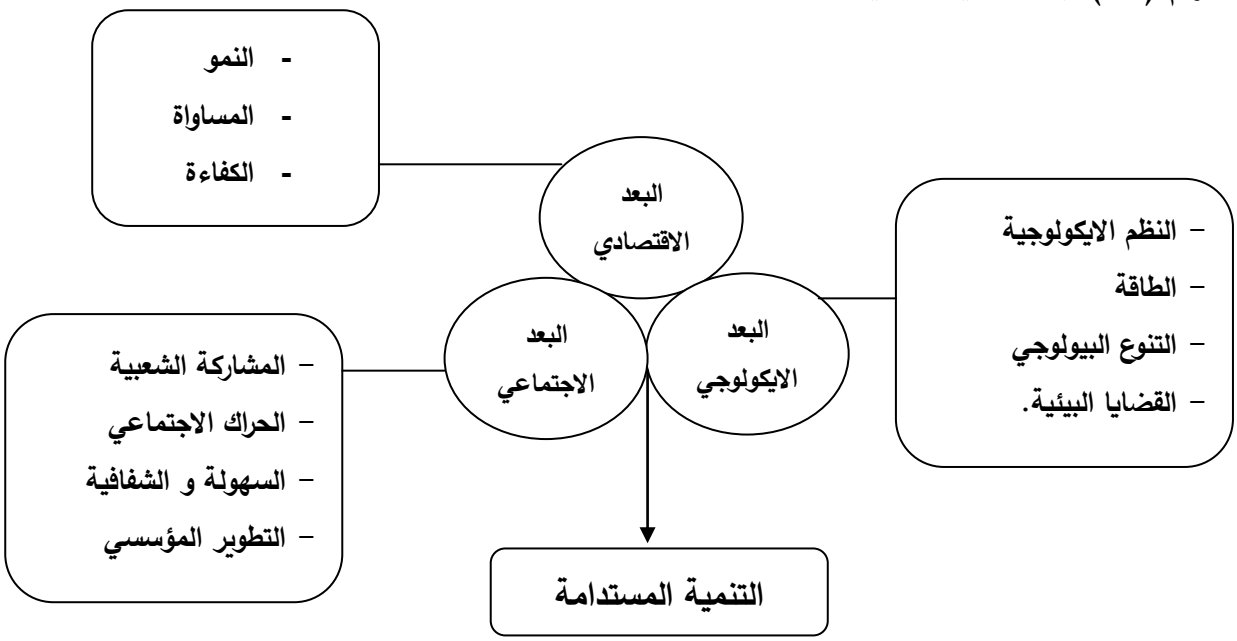

المصدر : عثمان محمد غنيم و ماجدة ابوزنط ، مرجع سابق ، ص 42

3 غايات و أهداف التنمية المستدامة : [14]

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان و البيئة على أساس حياة الإنسان ، من خلال مقياس الحفاظ على نوعية البيئة و الإصلاح و التهيئة .
- توعية السكان بالمشكلات البيئية القادمة من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها و حثهم على إيجاد حلول مناسبة من خلال مشاركتهم في إعداد و تنفيذ برامج التنمية المستدامة .
- احترام البيئة الطبيعية من خلال تركيز العلاقة بين نشاطات السكان و البيئة و التعامل مع النظم الطبيعية و محتواها على أساس حياة الإنسان.
- ترشيد الاستغلال و الاستخدام العقلاني للموارد من خلال التعامل مع الآخيرة على أنها موارد محدودة و بالتالي عدم استنزافها أو تدميرها .

– توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي و رفاهية المجتمع دون أي مخاطر و أثار بيئية سلبية .

– الاهتمام المستمر بحاجات و أولويات المجتمع ، و تحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية ،و السعي لحل جميع المشكلات البيئية .

– تحقيق نمو اقتصادي بحث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية ، من خلال تطوير مؤسسات و بني تحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في تقسيم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

ثالثا– إستعدادات وأدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعث التنمية المستدامة (الإقتصادية ، الإجتماعية ، البيئية) .

لقد أصبح الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأليات والدعامات الباعثة للتنمية المستدامة في جميع أبعادها ومجالاتها ، حيث تركز مختلف دول العالم النامية وكذا السائرة في طريق النمو بتقديم الدعم اللازم لهذا النوع من المؤسسات ، نظرا للعوائد الجيدة والأدوار الإستراتيجية لها في تحقيق تلك التنمية ، وفي مايلي سنقف على أهم المسؤوليات والأدوار البارزة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإستدامة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية :

1–أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستدامة الإقتصادية :

بالرغم من تلك التحديات الكبيرة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة والتقنيات المعقدة والرأسمالية ، إلا أنها تسهم وبطريقة جد بارزة وبأهمية كبيرة في الإقتصاديات القومية والوطنية ، فنجد أن إحتياجاتها قليلة وتأثيرها الإقتصادي جد مهم ، حيث تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات في دول العالم ، وهذا ما أدى إلى مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ، فهي تمثل أكثر من 90 % من المؤسسات في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية [15]، ويمكن أن نستعرض في مايلي أهم الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال بعث الإستدامة الإقتصادية وهي :

–تجنب الإقتصاديات الوطنية من الخسائر المفاجئة ، فطبيعتها تمكنها من مقاومة الإضطرابات الإقتصادية ، نظرا لإستثمارها في القطاعات الديناميكية ذات الإستثمار المالي الأقل ، حيث تتلائم هاته القطاعات مع فترات الركود الإقتصادي ففي حالة زيادة الطلب تمتلك القدرة على زيادة الإستثمار ، وفي الركود الإقتصادي يمكنها تخفيض الإنتاج.[16]

– المساهمة في تنمية الصادرات حيث تعاني معظم الدول النامية من عجز في الميزان التجاري ، ويمكن مواجهة ذلك من خلال زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات ، حيث تشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات هاته المؤسسات في هيكل الصادرات ، ففي اليابان وصلت نسبة صادراتها في القطاع الصناعي إلى 59 % عام 1991 ، وفي الهند وصلت إلى 56 % .[17]

– المساهمة في تحقيق التكامل الإقتصادي مع المؤسسات الكبرى ، حيث تعتبر كمؤسسات مغدية لقيامها بإنتاج بعض المستلزمات والمنتوجات الثانوية التي تحتاجها المؤسسات الكبرى .[18]

– جذب المدخرات الشخصية بحيث تعمل على إستقطاب الأموال والمدخرات الصغيرة المحلية وتحويلها إلى إستثمارات في مختلف القطاعات ، وهذا لكون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج رؤوس أموال كبيرة ، إضافة إلى إنخفاض درجة المخاطرة في الإستثمارات الصغيرة .[19]

– تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الإقتطاعات والضرائب المختلفة ، لأنها تعطي فرصة الإستفادة من تحول الإقتصاد غير الرسمي إلى إقتصاد رسمي .[20]

– تسهم في الإقتصاد أيضا من خلال دورها في التجديد والإبتكار ، وتقديمها منتجات وخدمات جديدة لم تكن موجودة ، فهي تتفوق على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الإبتكارات المحققة ، فقد أكدت دراسة قام بها معهد الأبحاث (GELLEME RESEARCH ASSOCIAT) أن 25 % من مجموع 320 إبتكارا تم إحصاءه خلال الفترة 1953 إلى 1973 قامت به مؤسسات تشغل أقل من 100 عامل .[21]

2- أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستدامة الإجتماعية :

على غرار الدور الرائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية ، فللأخيرة دورا محوريا وبارزا في مجال التنمية الإجتماعية وإيجاد نوع من التوازنات والقضاء على العديد من المشكلات والأفات داخل المجتمع ، كالبطالة والتهميش والفقر وما يترتب عليها من أفات إجتماعية ، وفي مايلي سنوجز أهم النقاط التي تبرز دعائم الإستدامة الإجتماعية التي تقدمها هاته المؤسسات :

–المساهمة في خلق فرص عمل أكثر وفرة ، والتخفيف من حدة البطالة ومحاربة الفقر ، مما يؤمن لأفراد المجتمع الإستقرار النفسي والمادي ، إضافة إلى إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس المؤسسات والخوصصة وغيرها ، فلم تعد القطاعات التقليدة كالزراعة والصناعات الثقيلة وبرامج التوظيف الحكومية قادرة على إستيعاب قدر كبير من قوة العمل ، فلعبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هنا دورا رياديا في إيجاد فرص عمل تصل إلى 70 % من إجمالي القوى العاملة ، كونها تتميز بعوامل مقاومة جيدة ومرونة كبيرة مع أوضاع السوق

كيف ما كانت ، مما يمكنها من المحافظة على مناصب عمالها وأجورهم ، وقد توصلت العديد من الدراسات في الولايات المتحدة الإمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى أن هاته المؤسسات برهنت بتفوقها في خلق فرص عمل جديدة على المؤسسات الكبيرة ، إذ تستوعب مابين 60 % إلى 80% من مجموع الوظائف في سوق العمل .[22]

– تعمل على توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية ، فالظروف المعيشية الصعبة في الدول النامية والتي منها البطالة والفقر تجعل سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من المرافق وفرص العمل ، مما يجعل الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان في هاته المناطق من خلال تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .[23]

– تفيد في مجال الحد من هجرة الأدمغة إلى الخارج من خلال توفير مناخ مكاني ومالي وثقافي ملائم من أجل الإستفادة من خبراتهم وإبتكاراتهم وكفاءاتهم.[24]

– تسهم في إدماج المناطق النائية وتحقق التوازن الجغرافي لعملية التنمية ، حيث تقدم توازنا إقتصاديا وإجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر إتزانا ، نظرا لقدرتها العالية على الإنتشار الجغرافي والتوزع داخل المجتمعات وفي القرى والمناطق النائية ، وهذا الإنتشار في مثل هاته المناطق يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي ورفع مستوى معيشتهم بشكل عام ، فتصبح كعامل مساعد في الإستقرار الإجتماعي والسياسي من خلال منحها فرص للأفراد التي تعيش على هامش المجتع لتصبح قوى فاعلة .[25]

– تعمل على تكوين نسق قيمي متكامل في أداء الأعمال ، حيث تنمي قيم إجتماعية لدى الأفراد وأهمها الإنتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل ، وذلك في الحرف التي تتوارثها الأجيال داخل إطار الأسرة الواحدة.[26]

– تلعب دورا إستراتيجيا في تحقيق التنمية البشرية عن طريق توسيع البدائل والخيارات امام الناس ، من خلال تشكيلات الأعمال أو تشكيلات السلع والخدمات ، وتوفير هاته السلع والخدمات بأسعار رخيصة وجودة مناسبة في متناول الفقراء ، كما تخلق فرص لعمل المرأة من خلال العمل المنزلي أو مع أفراد الأسرة .[27]

3- أدوار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإستدامة البيئية :

تمتلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أدوار إستراتيجية عظيمة الأهمية في المجال التنموي وفي جميع مجالاته ، مما جعلها تخلق توليفة إقتصادية وإجتماعية وبيئية تسهم من خلالها في بعث التنمية المستدامة .

وإظافة إلى الأدوار السابقة تلعب دورا جد مهم أيضا في المجال البيئي الأيكولوجي ، حيث نجد أن بساطة تركيبها وهيكليتها تجعل منها متحكمة أكثر في عملية جمع وتدوير القمامات والنفايات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة ،

كما لديها قدرة عالية في الإبتكار وفي التطوير التكنولوجي كما أوردنا دلك أنفا ، مما يزيد من قدرتها الأدائية بما يخدم المتطلبات الإقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع ، وتكلفة أقل وأكثر نجاعة ، وتعمل أيضا على الإستخدام العقلاني والرشيد في إستغلال الموارد الطبيعية وإعادة إستخدام بواقي عمليات الإنتاج ، مما يقلل من معدلات النفايات المؤثرة على المحيط .[28]

ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بشكل كبير على عكس المؤسسات الكبيرة في الحفاظ على البيئة ، خاصة المتعددة الجنسيات والتي في معظمها تستغل الإمكانات الطبيعية لأقصى حد ممكن دون مراعاة للظروف البيئية ، وفي دراسة لوكالة البيئة والتحكم في الطاقة الفرنسية (ADE M) أجريت مع 401 من رؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلصت إلى أن هاته المؤسسات تدرك مسؤوليتها نحو البيئة وتطبقها بكل إحترام .[29]

رابعا: إشارة لتطورالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهامها في الإقتصاد الجزائري.

1 -التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد أفرزت التغييرات في السياسة الإقتصادية الجزائرية تحولات مهمة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، حيث أعطت دعما لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد التعديل الهيكلي الذي جرى الإتفاق بشأنه مع صندوق النقد الدولي سنة 1994 ، وبمرور السنوات عرف ذات القطاع تطورا واضحا إبتداءا من سنة 2001 حيث تشير الإحصائيات أن عدد الأخيرة بلغ في نهاية 2008 519526 مؤسسة بمعدل نمو يقدر بـ 9,34 % ، والجدول التالي يوضح التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة بين 2001 و 2008 :

الشكل رقم (02) التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 2001 _ 2008.

السنة	2001		2002		2003		2004	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسات الخاصة	179893	73.32	189552	72.38	207949	72.05	225449	72.04
المؤسسات العمومية	778	031	778	0.29	778	0.27	778	0.25
الصناعات التقليدية	64677	26.37	71523	27.31	79850	27.68	86732	27.71
المجموع	**245348**	**100**	**261853**	**100**	**288577**	**100**	**321959**	**100**
السنة	**2005**		**2006**		**2007**		**2008**	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المؤسسات الخاصة	245842	71.71	269806	71.61	293946	71.53	392013	75.45
المؤسسات العمومية	874	0.25	739	0.19	666	0.16	626	0.12

الصناعات التقليدية	96072	28.02	106222	28.19	116346	28.31	126887	24.42
المجموع	**342788**	**100**	**376767**	**100**	**410959**	**100**	**519526**	**100**

المصدر: أحمد حجاوي ، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة ،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان (الجزائر) ، 2010- 2011 ، ص 109.

2- إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري :

بعدما أعطت الجزائر وعلى غرار العديد من الدول أهمية واضحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، أدت الأخيرة دورا بارزا في هذا السياق من خلال ما سنورده في مايلي :

- **مساهمتها في التشغيل :** حيث ساهمت في الحد من مشكلة البطالة ، فحسب الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNAS) فقد إرتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبلغ سنة 2010 607296 مؤسسة تشغل عددا معتبرا من العمال يفوق 1,6 مليون عامل ، والجدول التالي يوضح تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة مابين 2003 و 2009 :

الشكل رقم (03) : تطور عدد العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة مابين 2003 و 2009

السنوات/عدد العمال حسب القطاعات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد العمال في القطاع الخاص	538055	592758	888829	977942	1064983	1233073	1363444
عدد العمال في القطاع العمومي	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51635
عدد العمال في الصناعات التقليدية	------	165247	192744	213044	233270	254350	341885
المجموع	612818	823831	1041395	1252467	129853	1540209	1756964

المصدر : منى مسغوني ، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، عدد 10 ، 2014 ، ص 134.

- **مساهمتها في الناتج الداخلي الخام :** ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام ، حيث أثبتت الإحصائيات أن مساهمة القطاع الخاص لهذه المؤسسات في تزايد مستمر حيث قدرت سنة 2001 بـ 76,4 % ووصلت إلى 80,80 % سنة 2007 وتتوزع خصوصا على النشاط الزراعي والتجاري والبناء والخدمات .
- **مساهمتها في القيمة المضافة :** حيث أثبتت الإحصائيات أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة كبيرة في تحقيق القيمة المضافة وهذا في كل مجالات النشاط الإقتصادي ، فعلي سبيل المثال في سنة 2003 وصلت نسبة القيمة المضافة إلى 99,75 % في قطاع الفلاحة ونسبة 70,85 % في قطاع البناء والأشغال العمومية ونسبة 93,19 % في قطاع التجارة والتوزيع .

خاتمة :

لقد إتضح من خلال هاته الورقة البحثية ومن خلال المحاور المتناولة أن للؤسسات الصغيرة والمتوسطة إستعدادات تجعلها تضطلع بمهمة التنمية وإعادة التطوير والإنتعاش الإقتصادي ، وهذا لدورها الفاعل ومزاياها وخصائصها في القدرة على التكيف ومواجهة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية ، وفي توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي وبالتالي الإسهام في تحقيق القيمة المضافة وزيادة الناتج الداخلي الخام ، وكذا خلق فرص ومناصب عمل بأعداد معتبرة وبالتالي التخفيف من حدة البطالة والتقليل من مؤشرات الفقر والأفات الإجتماعية الأخرى ، خاصة في وقت راهن صعب يتميز بتحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة ، بحيث أن الإقتصاد التنافسي لم يعد يعتمد على وجود تلك الشركات العملاقة وفقط ، فقد أصبح وجود مثل هكدا مؤسسات صغيرة ضرورة ملحة لما لها من أنشطة تكميلية ومتنوعة ، إضافة إلى قدرتها العالية في التأقلم مع الأوضاع والأزمات الإقتصادية .

وكمثال مما أوردناه في المحور الأخير من هاته الورقة فنجد بالرغم من حداثة النشأة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقد لاحظنا إسهامها الواضح في الناتج الداخلي الخام وفي تحقيق القيمة المضافة ، إضافة إلى إسهامها في توفير عددا معتبرا من فرص العمل و التخفيف من حدة البطالة ، وبالتالي فإن التوجه نحو الإستثمار في مثل هكدا مؤسسات يعد خيارا نابعا من الإيمان بأن بناء إقتصاد قوي يقوم حتما على إنشاء مؤسسات إقتصادية قوية متنوعة الأنشطة ، تخرج الدولة من تلك الإعتمادية الإحادية على نشاط الريع النفطي خاصة مع تدني أسعاره مما أحدث عسرة مالية صعبة وشديدة الوطأة ، وهذا يستلزم زيادة الإهتمام أكثر بإعادة تأهيل هذا النوع من المؤسسات وسن تشريعات إقتصادية تعطي أولويات فاعلة في الإستثمار فيها ، لما لها من نواتج إقتصادية وإجتماعية جيدة وذات صيغة تنموية ومستديمة.

الهوامش :

1. شهرزاد برجي ، إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مذكرة ماجستير في المالية الدولية ، جامعة أبي بر بلقايد تلمسان ، 2012 ، ص 31.
2. أحمد بوسهمين ، الدور التنموي للإستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر ، مقال في مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الأول ، 2010 ، ص 109
3. شهرزاد برجي ، مرجع سابق ، ص 31 .
4. أحمد بوسهمين ، مرجع سابق ، ص 209 .
5. مريم والي ، إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، مقالة في مجلة العلوم الإجتماعية ، العدد 19 ، ديسمبر 2014 ، ص 268 .

6. كمال رزيق ، بين المعوقات والتحديات ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كألية لتحقيق وبعث التنمية المستدامة في الجزائر ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث عشر بعنوان المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة ، الواقع والرهانات ، يومي 14 و 15 نوفمبر 2016 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 4 ، 5 .
7. مريم والي ، مرجع سابق ، ص 268 .
8. كمال رزيق ، مرجع سابق ، ص 4، 5 .
9. عثمان محمد غنيم و ماجدة أبوزنط ، التنمية المستدامة فلسفتها و أساليب تخصيصها و أدوات قياسها ، ط 1 ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، ص 25.
10. العايب عبد الرحمان ، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، 2011 ، ص ص 12-13
11. كمال رزيق و بلال عوالي ، مرجع سابق ، ص 9
12. العايب عبد الرحمان ، مرجع سابق ، ص 25
13. عثمان محمد غنيم و ماجدة ابوزنط و مرجع سابق ، ص 40
14. احمد عبد الفتاح ناجي ، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية و المحلية الحديثة ، المكتب الجامعي الحديث ، 2013 ص 72-73
15. عبد الباقي يحي ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة ، دراسة حالة ولاية تيارت ، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال ، جامعة وهران ، 2012 ، ص63 .
16. محمد الناصر مشري ، دور المؤسسات المتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات المصغرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة) ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2012 ، ص91-92.
17. أحمد بوسهمين ، مرجع سابق ، ص 218.
18. عبد الله غالم وحنان سبع ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الإقتصاد الوطني ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وأفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، الوادي يومي 5 و6 ماي 2013 ، ص 7 .
19. كمال رزيق ، مرجع سابق ، ص10 .
20. محمد الناصر مشري ، مرجع سابق ، ص 91.
21. عبد الباقي يحي ، مرجع سابق ، ص 73.
22. يحي عبد القادار ، مرجع سابق ، ص 76 .
23. كمال رزيق ، مرجع سابق ، ص 10.
24. محمد الناصر مشري ، مرجع سابق ، ص 94.
25. محمد الناصر مشري ، مرجع سابق ، ص 94،95.
26. أحمد بوسهمين ، مرجع سابق ، ص 225، 226.
27. محمد الناصر مشري ، مرجع سابق ، ص 93،94.
28. محمد الناصر مشري ، مرجع سابق ، ص95،96.
29. يحي عبد القادار ، مرجع سابق ، ص 74،75.